الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr :.General
22 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-59087 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

(A/61/225)

١ - **السيد دياللو** (الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا (A/61/225، الفرع الثاني)، فوجه الانتباه إلى أن محط التركيز الرئيسي لهذا التقرير هو نتائج الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر. وفيما يتعلق بموضوع تآزر الاتفاقية مع مرفق البيئة العالمية، قال إن مجلس المرفق سينظر في دورته التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في تعديل صك مرفق البيئة العالمية بحيث يعكس تعيين المرفق كآلية مالية للاتفاقية. وأضاف أن مؤتمر الأطراف قد اعتمد ميزانية الاتفاقية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إلى جانب تدابير محددة للتخفيف من خسائر الميزانية نتيجة لتقلبات العملة.

٢ - واستطرد قائلاً أن سنة ٢٠٠٦ لا توافق فحسب الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية، وإنما توافق أيضاً السنة الدولية للصحاري والتصحر، التي نظمت احتفالاً بها عدة أحداث دولية رئيسية. فقد حضر مؤتمر بيجين الدولي المعني بالمرأة والتصحر المعقود في أيار/مايو- حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أكثر من ١٠٠ مشترك من نحو ٥٠ بلداً واعتمد بياناً تناول أولويات العمل، بما في ذلك إدارة المياه والموارد، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم. ودعا المؤتمر الدولي للشباب والتصحر، الذي عقد في باماكو، مالي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الحكومات إلى كفالة الإشراك التام للشباب في إدارة الموارد الطبيعية وجعل توظيف الشباب أولويةً عاجلة. وأضاف أنه قد عقدت ندوة في ألميريا، أسبانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بحثت الصلة بين تدهور الأراضي والفقر والهجرة القسرية التي أخذت تصبح بشكل متزايد قضية الساعة العاجلة في جميع أنحاء العالم.

٣ - واسترسل قائلاً إن من الأحداث الأخرى المقرر أن تتم في السنة الدولية عقد مناقشة مائدة مستديرة في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن تعيين التحديات المقبلة والنهج الجديدة والمبتكرة لمواجهتها بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية في عالم متغير بسرعة. وهناك مهرجان سينمائي دولي، سينظم في روما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ ومحفل يعقد في أروشا، تنزانيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أيضاً، ستعمل فيه الاتفاقية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية معاً في موضوع الصلات بين تغير المناخ والتصحر. وأعرب عن امتنانه للمتحدثين الرسميين الشرفيين للسنة الدولية لما قدموه من دعم وتشجيع.

٤ - وأردف قائلاً إنه بناء على اقتراح حكومة الأرجنتين، أرجئ عقد الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية و ستعقد الآن في بوينس آيرس في الفترة من ٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وستركز على التنفيذ في المناطق الأخرى خلاف أفريقيا، وعلى قضايا عالمية مختارة. وفي الشهور الأخيرة، تقوم أمانة الاتفاقية بتعبئة المساعدة في إعداد التقارير الوطنية للبلدان من مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ووسط وشرق أوروبا. وقد أتاح مجلس مرفق البيئة العالمية الموارد المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل بناء القدرات اللازمة لإعداد التقارير المرحلية الوطنية عن تنفيذ

الاتفاقية وبذل الجهود لزيادة الوعي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في ٩٠ بلداً في تلك المناطق. كما ساهم في ذلك البنك الدولي وحكومتا ألمانيا وإيطاليا.

٥ - ومضى قائلاً إن برنامج عمل الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية سيتبع نهجاً ذا شقين: استعراض التنفيذ في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال البحر الأبيض المتوسط ووسط وشرق أوروبا، مع التركيز على المعلومات المتعلقة بالقضايا المواضيعية السبع التي حددها مؤتمر الأطراف؛ والنظر في القضايا المختارة ذات الأهمية العالمية، مثل إدخال التعديلات اللازمة على عملية إعداد برامج العمل وتنفيذها، وتعبئة واستخدام الموارد المالية، وتعزيز نقل المعرفة الفنية والتكنولوجيا، وإجراءات الاتصال والإعلام. وستقدم الدورة تقريراً شاملاً إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، التي ستعقد في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦ - وتابع قائلاً أنه يسره الإفادة بأن عدداً أكثر فأكثر من البلدان النامية أصبح يدعم تنفيذ الاتفاقية، وفي بعض الأحيان بجهود لم تعهد من قبل. وخص بالإشارة تطوع فنزويلا بالمساعدة على التنفيذ في مناطق أفريقيا وآسيا (جنوب المحيط الهادئ)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأضاف أنه لم يحدث من قبل قط أن كان هناك سخاء بهذا المستوى من جانب بلد نام، وشجع الدول النامية الأخرى التي لديها الإمكانيات على أن تحذو الحذو ذاته. وقال إن الوقت قد حان للاعتراف بأنه لن تقوم قائمة لتنمية مستدامة على هذا الكوكب ما لم يوجه اهتمام كامل للاتفاقية التي هي صك يسهم تنفيذه في تحقيق أهداف إتفاقيتي ريو الشقيقتين الأخريين.

٧ - **السيد غونسالس** (فنزويلا): قال إن التصحر مشكلة عالمية وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها على سبيل الاستعجال، إذ أنه ما لم يتم درء أضرارها سيتأثر الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى سوء التغذية والجوع. وأضاف إن الاتفاقية قد أدت دوراً هاماً لبلده من حيث الصكوك المتعلقة بالسياسات الخاصة به وفيما يتعلق بالتعاون الدولي. وقد قدمت فنزويلا ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة من أجل وضع برامج للإنعاش البيئي في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٨ - وأردف قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيلبي احتياجات بلدان الجنوب فيما يتعلق بوضع استراتيجية للتنمية، والاستفادة على نحو أفضل من أوجه التآزر بينها والعمل على تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وأضاف أن البلدان النامية هي أشد البلدان تأثراً بالآثار الضارة للتدهور البيئي الناجم عن تنمية صناعية غير مكترثة ولا ضابط لها. وقد دعت فنزويلا البلدان المتقدمة النمو إلى تجديد إلتزامها بالاتفاقية، وأكدت أهمية توفير الموارد المالية واللوجستية لكفالة الإمتثال لأحكامها. وقال إن على جميع البلدان، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو، أن تفي بالتزاماتها بتخصيص موارد كافية لمكافحة الفقر، مما يعزز من بناء المؤسسات في البلدان النامية وينفيذ إقامة هيئات التعاون الإقليمي بموجب الاتفاقية.

٩ - **السيد أنادو** (نيجيريا): استفسر عما إذا كان قد أُحرز تقدم مرضٍ من وجهة نظر الأمانة، نحو جعل مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية. كما طلب من الأمانة أن تقدم إيضاحا للمقصود بمبادرة الحزام الأخضر، إذ أن الكثير من زملائه من مناطق خلاف أفريقيا لا يعرفون ما هي.

١٠ - **السيد عيد** (الصومال): قال إن التصحر مشكلة عالمية تتطلب شراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وإن وفد بلده يساوره قلق جد بالغ إزاء نقص الموارد

المقدمة من المجتمع الدولي لأمانة الاتفاقية، بيد أنه يرحب بما أحرز من تقدم بذلك المستوى المتدني من الموارد.

١١ - **السيد دياللو** (الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): أشار إلى تعليق ممثل الصومال، وأفاد أنه يتفق مع ممثل فنزويلا في الرأي بشأن جدوى حث البلدان النامية على تبادل الخبرات، أياً كان نوعها، فيما بينها، ودعم بعضها البعض. وأنه منذ حوالي ثلاث سنوات، أجرت أمانة الاتفاقية مناقشات مع بلدان الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بشأن تبادل الخبرات في مجال زراعة النخيل مع البلدان النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا. وأعرب عن امتنان الأمانة للدعم المقدم في حينه من جانب فنزويلا، وعن أمله في أن يكون ذلك بداية اتجاه تقوم فيه البلدان النامية القادرة على تقديم الدعم، فضلاً عن البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، بالتقدم للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية، سواء ضمن الأطر القائمة أو بطرق أخرى.

١٢ - وفيما يتعلق بآرائه بشأن فرص تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمية، قال لممثل نيجيريا إنه يعتقد أن المرفق الآن منوطة به ولاية سياسية واضحة لتقديم الدعم من أجل تنفيذ الاتفاقية، وإنه ينبغي تشجيع أمانة المرفق على المضي قدماً في هذا المجال. وقال إنه ينبغي أن يُطلب من المرفق أن يقوم، رهناً بتوافر دعم ثنائي إضافي، بأكثر مما كان يقوم به في الماضي. وأضاف أنه متفائل جداً من أن الوكالات المنفذة، التي لها تمثيل في الميدان وتعرف بالضبط ما هو مطلوب في البلدان المعنية، ستعين المرفق على تحديد الأنشطة التي تدخل ضمن ولايته وتنفيذها. وأضاف إنه يتطلع إلى انعقاد اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي سينظر في اقتراح تعديل صك المرفق بحيث يعكس تعيين المرفق كآلية مالية للاتفاقية.

١٣ - وفيما يتعلق بالسؤال عن اقتراح الحزام الأخضر، الذي قدمه رئيس نيجيريا وأقره الاتحاد الإفريقي، أوضح أن الفكرة من وراء المبادرة هي تحديد عدد من الأنشطة التكميلية لمساعدة أفريقيا على التصدي مباشرة لمشاكل تدهور الأراضي. ففي أفريقيا، تحظى مكافحة التصحر بالأولوية الأولى في عنصر البيئة في الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب عن ثقته في أن يتمكن الاتحاد الأفريقي عما قريب من أن يقدم لشركائه العناصر المحددة التي يمكن استخدامها في تنفيذ المبادرة.

١٤ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى الدخول في مناقشة عامة بشأن البند.

١٥ - **السيدة زيا** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن ثمة عوامل بشرية و مناخية مجتمعة تفضي إلى تحويل التربة الخصبة إلى رقع جرداء من الأرض. وهناك فقر متفش في المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي. وعلى الرغم من توافقات الآراء التي تم التوصل إليها في جوهانسبرغ بشأن وجوب أن تكون اتفاقية مكافحة التصحر أداة هامة للقضاء على الفقر، ما زال المجتمع الدولي لا يعير الاهتمام الكافي للمشكلة. وأضافت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها القلق من أن التصحر لم يرد له ذكر ولو مرة واحدة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1). وتابعت قائلة إن على المجتمع الدولي أن يجعل من التصحر أولوية، ولاسيما منذ إعلان سنة ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحارى والتصحر (قرار الجمعية العامة ٢١١/٥٨).

١٦ - واسترسلت قائلة إن الأمر يتطلب بذل جهود أكبر للتخفيف من مخاطر التصحر وحالات الجفاف الشديد الناتجة عن سوء إدارة الأراضي، وأثر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وهناك حاجة ملحة لتوجيه استراتيجي وأهداف

استراتيجية من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وقد أكد تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية على ضرورة الاشتراك مع المجتمع الدولي في وضع نقاط مرجعية وتحديد مؤشرات للتقدم، وجعل الاتفاقية مركز امتياز في المعارف العلمية والتقنية وأفضل الممارسات" (A/61/225، الفرع الثاني، الفقرة ٧). وستكون زيادة إمكانية وصول البلدان النامية المتأثرة إلى الموارد المالية ونقل التكنولوجيا أمراً بالغ الأهمية لنجاح الاتفاقية. وأضافت إن مرفق البيئة العالمية ينبغي أن يكون الآلية المالية للاتفاقية وأن يعمل مع البلدان على بناء القدرة التي تسهل من وصولها إلى التمويل. ومن شأن الامتثال للاتفاقية أن يدعم جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر.

١٧ - **السيد امبويندي** (ناميبيا): قال إن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر يعني بالنسبة لبلده مسألة حياة أو موت، حيث تضم ناميبيا كلاً من صحراء ناميب في الغرب وصحراء كلهاري في الشرق، مما يجعلها من أشد البلدان جفافاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقال إن حكومة بلده يتعين عليها أن تدير إيكولوجية بلده الهشة مع اتخاذ التدابير للحد من التصحر في نفس الوقت. وإن شدة التباين المناخي وانتشار إزالة الغابات والإفراط في الرعي وتدهور المراعي تشكل كلها مخاطر تصحر. وهذه المخاطر تؤدي إلى تفاقمها التجارة غير المشروعة في النباتات الصحراوية.

١٨ - واستطرد قائلاً إن التصحر قد جعل الشعب الناميبي أكثر تعرضاً للجفاف المتكرر، مما يؤدي إلى الخسائر في الماشية وتدني إنتاج الحبوب. والجفاف أشد تدميراً بالنسبة لأفقر المزارعين والمجتمعات الريفية التي تعتمد في محاصيل حبوبها على الأمطار. وأضاف إن حكومة بلده تكافح التصحر بتشجيع التنمية المستدامة للموارد الطبيعية التي تناسب بيئة بلده. ونظراً لأن جميع الناميبيين يعتمدون اعتماداً مباشراً أو غير مباشر على الموارد الطبيعية، فإن حكومة بلده تعمل على صون تلك الموارد وتنفيذ خططها الإنمائية الوطنية. وللمساعدة على استعادة الوضع الإيكولوجي، فهي تدعم المجالس المحلية للأراضي وتعزز أسباب كسب الرزق القائمة على الأراضي.

١٩ - واسترسل قائلاً إن الأمر يتطلب وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة النظم الإيكولوجية تتصدى للأسباب الأساسية لتدهور الأراضي. وإن الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تضع برنامجاً وطنياً يطلق عليه الشراكة التجريبية القطرية للإدارة المستدامة المتكاملة للأراضي. ويقوم مرفق البيئة العالمية، الذي يدعم ذلك البرنامج، بدور ممتاز وينبغي توفير مزيد من الموارد له.

٢٠ - وأردف قائلاً إن البحث والتدريب هما العنصران الأساسيان في مكافحة التصحر. وقد خصصت موارد كبيرة للتدريب على الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، مما يساعد على تنويع سبل كسب العيش في الأراضي الحدية. وإن تعزيز الإدارة المستدامة للموارد على مستوى المجتمع المحلي سيتيح لناميبيا مكافحة التصحر والحد من الفقر وتعزيز الحكم الرشيد. وكجزء من هذا الجهد، تم تحويل مركز غوبابيب للتدريب والبحث، الذي كان يعنى بالبرامج المجتمعية والبحث والتثقيف البيئيين، إلى مركز امتياز مجتمعي للتدريب والبحث لأغراض التنمية في الجنوب الإفريقي.

٢١ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتعاون الوثيق بين أمانتي اتفاقية مكافحة التصحر ولجنة التنمية المستدامة، مما سيسهل التنسيق بينهما. وأضاف إنه يتطلع إلى انعقاد دورتي اللجنة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، اللتين ستتناولان مجموعات مواضيعية عن الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر.

٢٢ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده أحرزت، خلال الفترة الثالثة لتغذية مرفق البيئة العالمية بالموارد، تقدماً كبيراً نحو

تحقيق بعض أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف كفالة الاستدامة البيئية. غير أنها ما زالت تواجه تحديات كثيرة. فناميبيا شديدة التعرض لتغير المناخ، لا سيما في المناطق الساحلية. ويتعين عليها أيضاً أن تتصدى لمشكلة اعتمادها على نظام إيكولوجي هش واقتصاد يقوم إلى حد بعيد على الزراعة الكفافية وإنتاج الماشية. وينبغي لمرفق البيئة العالمية وشركائه وضع نُهج معجلة للتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ. غير أن من المخيب للآمال أن الجولة الرابعة للتزويد بالموارد لم تأت بأموال كافية، في حين زاد عدد المشاريع زيادة حادة. وأضاف أنه ينبغي للجمعية العامة أن تدعم القيادة الجديدة للمرفق لكفالة إصلاحه بوصفه آلية تمويل هامة.

٢٣ - واسترسل قائلاً إن ناميبيا تلاحظ مع الاهتمام الدعوة التي وجهها مرفق البيئة العالمية إلى اعتماد وبدء تنفيذ إطار تخصيص الموارد للمجالين محل التركيز وهما تغير المناخ والتنوع البيولوجي. غير أنه ينبغي بذل قصارى الجهود بغية كفالة ألا تلقي هذه الالتزامات أعباءً أو قيوداً إضافية على كاهل البلدان النامية. وأضاف إن خطة حكومة بلده الطويلة الأجل تعتمد على شراكة تهدف إلى الاستخدام والإدارة الرشيدين للموارد البيئية للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وإن إطار تخصيص الموارد يركز تركيزاً كبيراً على التخطيط قصير الأجل، الذي هو غير مستدام ويفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية. وينبغي لشركاء التنمية تعبئة موارد إضافية من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية.

٢٤ - **السيد أنادو** (نيجيريا): قال إن التصحر مشكلة يعاني منها بشكل خاص بلده والمنطقة، وإن كانت تمثل أيضاً مشكلة عالمية. وبالتالي، فإن وفد بلده يدعم أعمال الأمانة بشأن تعزيز أوجه التنسيق بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقيات الدولية الأخرى. وينبغي جعل مرفق البيئة العالمية الآلية المالية للاتفاقية.

٢٥ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لتنوع و نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة خلال السنة الدولية للصحارى والتصحر. وقال إن حكومة بلده قد شرعت في أنشطة من أجل تعزيز الوعي بهذه القضية وتوسيع نطاق القدرات المحلية. فقد تم ضمن إطار وطني لمكافحة التصحر غرس ''أشجار اقتصادية'' لزيادة إعادة التحريج. وقد قدمت حوافز للمجتمعات المحلية من أجل النهوض برفاهها الاقتصادي من خلال غرس الأشجار. وقد شُرِع في أنشطة ''الحزام الأخضر'' عبر أفريقيا عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن الموارد التي خصصت للمشاريع التي بدئ فيها بالفعل غير كافية. وإنه ينبغي زيادة الموارد المخصصة للإدارة المستدامة للأراضي. كما ينبغي إيلاء اتفاقية مكافحة التصحر نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الاتفاقيات الأخرى؛ إذ أنه ليس من الإنصاف أن توجه نسبة قدرها ٨٠ في المائة من الموارد إلى اتفاقيتين بينما لا تحصل جميع الاتفاقيات الأخرى مجتمعة، بما في ذلك اتفاقية مكافحة التصحر، إلا على ٢٠ في المائة من الموارد.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن وفده يوافق على استعراض الأمانة لتنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية. وينبغي تكرير عملية الإبلاغ التي جرت في بلدان إفريقية في مناطق أخرى. وهناك حاجة للموارد الدولية سواء في شكل مساعدة مالية أو تقنية. فبدون هذه المساعدة لا يمكن بناء القدرات. وأعرب عن أمله في تكريس اهتمام كاف وموارد كافية لقضية التصحر في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٢٨ - **السيد منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تكريس قصارى الجهود من أجل قضيتي التصحر وتدهور الأراضي وذلك بالتصدي لأسبابهما الجذرية وما لهما من آثار بالنسبة للتنمية والفقر

وإزالة الغابات والصحة والاستدامة البيئية والزراعة، بل وعلى الهجرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الآثار البعيدة المدى المترتبة على التصحر بالنسبة للتنمية المستدامة.

٢٩ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن حكومات كثيرة فضلاً عن منظمات إقليمية ودولية تعنى بمشكلة التصحر، فمن الضروري الشروع في دراسات بشأن الأسباب الجذرية، ومن ثم ما للتصحر من أثر متبادل على تلك الأسباب. فينبغي دراسة الأبعاد العالمية للتصحر، بما في ذلك التكاليف المتزايدة والمنافع العالمية المقترنة بمكافحته. وإذا أريد لذلك أن يتم، لابد أن يحشد المجتمع الدولي المزيد من الموارد البشرية والمالية للتصدي للمشكلة.

٣٠ - وأردف قائلاً إن مكافحة التصحر ليست الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الصحارى. فالتعايش مع الصحارى سبيل حياة ممكن أيضاً وينبغي أن يكون جزءاً من التدابير موضع النظر. ويمكن تعلُّم دروس كثيرة في هذا الصدد من تجارب السكان المحليين والمجتمعات المحلية، أو بعبارة أخرى، من السكان الذين يعيشون في الصحراء ويستخدمون الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة بيئياً. ويمكن تعلُّم الكثير من طرق إدارة المجتمعات المحلية لموارد المياه الشحيحة بدءاً من أحواض المياه حتى استهلاكها. وينبغي أن تشارك المجتمعات المدنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأكاديميون، والجمهور في زيادة الوعي فيما يتعلق بالصحراء ومكافحة التصحر.

٣١ - ودعا إلى زيادة مشاركة المنظمات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى الاضطلاع بالبحوث العلمية ونقل التكنولوجيات المتقدمة المناسبة والسليمة بيئياً. وقال إنه ينبغي إنشاء آليات للرصد والإنذار المبكر في الصحارى. وينبغي إتاحة نتائج الدراسات وأنشطة الرصد، فضلا عن تدابير تثبيت الكثبان الرملية، للسكان المقيمين في المناطق الجافة. كما ينبغي زيادة التركيز على إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية، مع تخصيص موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ هذه الخطط.

٣٢ - **السيد مانور** (إسرائيل): قال إن التصحر، أو تدهور التربة في الأراضي الجافة، قد ظهر بوصفه واحداً من أشد مشاكل هذا الكوكب البيئية حدةً. وقد حان الوقت الآن، وقد مضى عقد على بدء العمل بالاتفاقية، لتقييم التقدم المحرز. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيُعقد في بلده مؤتمر دولي بعنوان: ''الصحارى والتصحر: التحديات والفرص'' في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وسيركز المؤتمر على التمييز بين الصحراء والتصحر وسيدرس السياسة التكنولوجية المتعلقة به وآثاره الاقتصادية. والمقصود أن يكون المعنيون بالمؤتمر هم العلماء والمسؤولون الحكوميون فضلاً عن الممارسين في هذا المجال والمجتمعات المحلية القائمة في الأراضي الجافة.

٣٣ - وأردف قائلا إن اليوم الأول للمؤتمر سيُخصص للنظر في التحدي المتمثل في العيش المستدام في الأراضي الجافة. وفي اليوم الثاني، سيقوم المشتركون ببحث الأسباب غير المباشرة للتصحر، فضلاً عن تفاعلها مع الأسباب الفيزيائية الحيوية المباشرة. أما اليوم الثالث، فسيكرس لرحلات ميدانية إلى المجتمعات المحلية التي حاولت استخلاص منافع اقتصادية من الظروف الصحراوية. وفي اليوم الأخير، سيقوم المشتركون بالنظر في الجوانب العملية للمشاريع الرامية إلى توفير سبل مستدامة لكسب الرزق في الأراضي الجافة أو إلى مكافحة التصحر.

٣٤ - **السيد سيني** (النيجر): قال إن بلده يساوره بالغ القلق بسبب التصحر، بالنظر إلى أنه بلد ساحلي ثلثا سطحه أراض قاحلة أو صحراوية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النيجر يخسر حوالي ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات سنوياً

بسبب الجفاف وجمع خشب الوقود. وترتب على ذلك خسارة في الموارد الطبيعية وتدهور للتربة مما أفضى بدوره إلى انخفاض الإنتاجية وانعدام الأمن الغذائي والفقر. وللتصدي لآثار التصحر، وضعت حكومة بلده خططا وبرامج وطنية تستهدف مكافحة التصحر، وإدارة وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. فأنشأت المجلس البيئي الوطني للتنمية المستدامة لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة والبيئة، التي تركز على استصلاح التربة وحفظها، والإدارة المتكاملة للموارد المائية وبناء القدرات على رصد التصحر والجفاف، وإشراك الجمهور وإقامة شراكات قوية ووضع رؤية طويلة الأجل للتصدي للمشاكل البيئية.

٣٥ - واسترسل قائلا إن عيد الاستقلال الوطني للبلد قد أُعلن أيضا العيد الوطني للعمال حيث يقوم الشعب فيه في جميع أنحاء البلاد بغرس الأشجار. وأضاف أن لدى الحكومة خططا لاستخدام رواسب الفحم الغنية للبلاد ليس فقط في إنتاج الكهرباء ولكن أيضا في إيجاد بديل للخشب كمصدر للطاقة المترلية. وقد حققت المشاريع التجريبية لإصلاح الأراضي بالفعل بعض النجاح ويجري توسيع نطاقها وتكثيفها.

٣٦ - غير أن النيجر لا يمكنه مكافحة التصحر بمفرده، ولذا تعد زيادة التعاون الدولي أمرا بالغ الأهمية. وأعرب عن امتنان حكومته لما تحصل عليه من مساعدات في إطار الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها ولكنها توجه أيضا نداء عاجلا للمجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، بتقديم دعم أكبر لجهودها في مكافحة التصحر. فبدون ذلك الدعم، لا يمكن للنيجر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٧ - **السيد وانغ كي** (الصين): قال إن التصحر مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي وتشكل تحديا طويل الأجل للبلدان النامية. وإن المساهمات المالية والتكنولوجية لا غنى عنها للاضطلاع بمهمة مكافحة التصحر وتنفيذ الاتفاقية. ومن منظور عالمي، ينبغي أن يُتابع بنشاط تنفيذ آليات نقل التكنولوجيا بغية تسهيل تنفيذ الاتفاقية. كما أن مكافحة التصحر تقتضي من جميع الأطراف الفاعلة أن يضطلع كل بدوره ومسؤوليته. وينبغي للحكومات أن تضع السياسات والتشريعات الملائمة، وأن يتوفر لمبادرة القطاع الخاص المستوى اللازم من الدعم المالي والتكنولوجي.

٣٨ - واستطرد قائلا إن الصين من بين البلدان الأشد تأثرا بالتصحر، وقد اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير لتنفيذ الاتفاقية. وفي حين أحرز بعض التقدم في الحد من زحف الصحارى، مما نجم عنه تنمية اقتصادية واجتماعية وتحسين البيئة فما زال نحو ٢٧,٥ في المائة من مجموع أراضي الصين يتأثر بالتصحر. وستكثف الحكومة جهودها من أجل تقديم الدعم المالي للتدابير الوقائية والبناء الإيكولوجي. وسيجري تعزيز نطاق ونوعية الجهود الوطنية بالتركيز على نحو أكبر على الاستخدام المتكامل للوسائل العلمية والتدابير التشريعية، فضلا عن توسيع نطاق المشاركة الوطنية وزيادة التعاون الدولي.

٣٩ - ومضى قائلا إن الصين تقاسمت الفوائد المستخلصة من تجربتها في مكافحة التصحر مع الآخرين من خلال تدريب التقنيين من البلدان النامية، واستضافت مؤتمرا دوليا معنيا بالمرأة والتصحر.

٤٠ - **السيد إيتو** (اليابان): قال إن من بين الأنشطة التي اضطلعت بها اليابان استضافة ندوة دولية بشأن التصحر استجابة للدعوة الموجهة للدول بالاضطلاع بمبادرات خاصة احتفالا بالسنة الدولية للصحارى والتصحر. وقد خلصت

الندوة المتعلقة بالأراضي الجافة إلى أن هناك حاجة ماسة لإجراء بحوث شاملة، وشددت على أهمية اتخاذ نهج متكامل في مكافحة التصحر – نهج يشمل وضع سياسات اجتماعية – اقتصادية، من قبيل السياسات المتعلقة بالصحة والمرافق الصحية، ويستفيد من المجموعة الكاملة المتوافرة من البيانات المناخية والبيولوجية. وأضاف أن اليابان قد صممت موقعا شبكيا عن السنة الدولية للصحارى والتصحر للمساعدة على زيادة الوعي الجماهيري بقضايا التصحر العالمية.

٤١ – وأعرب عن تقديره للسيد ديالو لإشادته بالراحل السيد ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان السابق والمتحدث الرسمي الشرفي للسنة الدولية للصحارى والتصحر، كما أعرب عن تقديره للدول الأعضاء لجهودها في مكافحة تلك الظاهرة. وفي الختام، حث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لوقف زحف التصحر وما يمثله من خطر على الأمن البشري.

٤٢ – **السيد سيلفا** (الرأس الأخضر): أشار إلى أن الفقر سبب للتصحر ونتيجة له وأن وقف تدهور الأراضي أمر حاسم للقضاء على الفقر. ولذلك فإن وفد بلده لا يزال متحيرا بسبب التباين بين نطاق التصحر والموارد المخصصة له. فالتصحر ببساطة لا يجتذب قدرا من الاهتمام يتناسب مع ما له من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية. ومن ثم فهو يرحب بمناقشات المائدة المستديرة المقبلة التي تهدف إلى تحديد حلول ابتكارية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية ضمن أطر من السياسات مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي أفريقيا، بدأت الآثار الضارة للجفاف والتصحر تتجلى واضحة في مجالات مثل الهجرة القسرية والصحة والصراع.

٤٣ – وأردف قائلا إن البلدان الأفريقية تبذل قصارى جهدها لحل مشاكلها، ولكنها لا تستطيع أن تحرز مزيدا من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون دعم دولي مستمر. وكرر توجيه النداء إلى مرفق البيئة العالمية بأن يكفل التوزيع المتكافئ لموارد أكبر على قضايا تدهور التربة وحث أمانة الاتفاقية على إيجاد أوجه تآزر إضافية مع أمانتي اتفاقيتي ريو الأخريين، ومع مرفق البيئة العالمية والمنظمات والوكالات الدولية الأخرى.

٤٤ – واسترسل قائلا إن الرأس الأخضر يرحب بالجهود التي تبذلها الجزائر وإسرائيل لاستضافة أحداث دولية احتفالا بالسنة الدولية للصحارى والتصحر، كما يرحب بجميع المبادرات الأخرى المتخذة من جانب الدول الأعضاء. وقال إنه على الصعيد الوطني قامت الحكومة والمجتمع المدني بالرأس الأخضر بتنظيم عدد من الأنشطة بما في ذلك حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٤٥ – **السيد مُفضّل** (السودان): قال إنه على الرغم من أن التصحر قد اعتُرف به منذ عام ١٩٧٧ بوصفه مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية رئيسية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ توقيع الاتفاقية، فما زال التصحر مبعثا لقلق كبير لا سيما في أفريقيا. وأعرب عن تقدير وفد بلده لقرار مؤتمر الأطراف بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص فيما بين الدورات لدراسة تقرير وحدة التفتيش المشتركة وإعداد خطة استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، حيث أن ذلك سيساعد بالفعل في تعزيز الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التحديات المتنوعة للتصحر على نحو متضافر.

٤٦ – وتابع قائلا إن السودان يُعاني من الجفاف والتصحر لما يزيد على ثلاثة عقود. والمساحة الإجمالية للغابات – التي كانت تمثل ثلث مساحة البلاد في الخمسينات – تنكمش تدريجيا. ويزيد معدل إزالة الغابات والتصحر على معدل التحريج بحوالي ٢٩ مرة. وكثير من تلك الغابات قد استُهلك من أجل تلبية الطلب المتزايد على خشب الوقود

والأخشاب والأراضي الزراعية. وزاد من تفاقم المشكلة النمو السريع في السكان وهبوط النمو الاقتصادي، والحرب الأهلية، وتدفق المهاجرين من البلدان المجاورة وتزايد أعداد الماشية. كما يلعب انتشار الفقر وضعف استغلال مصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة دورا هاما.

٤٧ - وأردف قائلا إن البلد يعد منذ عام ١٩٧٦ برامج وطنية لمواجهة الجفاف والتصحر. وإن استراتيجية التنمية لربع القرن (٢٠٠٢-٢٠٢٧) تربط التصحر بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي. وتركز تنمية الموارد الطبيعية على حفظ التربة وزيادة مناطق الغابات بينما ترتكز استراتيجية استخدام مصادر الطاقة على حفظ البيئة والاستخدام الاقتصادي والكفء للطاقة وعلى إيجاد مصادر للطاقة البديلة والطاقة المتجددة.

٤٨ - وأضاف قائلا إن السودان، على الصعيد الإقليمي، عضو مؤسس للمنظمة المعروفة الآن باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المنوطة بمهمة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الأمن الغذائي والحماية البيئية، والتعاون الاقتصادي، والشؤون السياسية والإنسانية. وقد تُوجت جهود تلك الهيئة الحكومية الدولية وشركائها بعقد اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي كان حافزه الاقتناع بأن السلام هو الخطوة الأولى على طريق مكافحة الجفاف والتصحر.

٤٩ - واسترسل قائلا إن أحد الدروس التي استفادتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هو أن الجفاف والتصحر لا يمكن التصدي لهما بفعالية بمعزل عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى. فالتصدي للأسباب الجذرية للتخلف أمر أساسي لمكافحة الجفاف والتصحر في البلدان النامية. والجهود التي تبذلها أمانة الاتفاقية، ومؤتمر الأطراف، ولجنة التنمية المستدامة، والأطراف الفاعلة الأخرى - مع التقدير لها - ستكون أكثر ما تكون فعالية إذا ما كانت جزءا من نهج كلي شامل يتناول عوائق التنمية المستدامة على جميع الصعد. وثمة درس آخر استخلصته الهيئة الحكومية الدولية وهو أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تقوم بدور هام في حل مشاكل مناطقها إذا ما حظيت بدعم الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي.

٥٠ - **السيدة فون لليان - والدو** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): تكلمت أيضا باسم الآلية العالمية للاتفاقية فقالت إن خُمس سكان العالم وأكثر من ١٠٠ بلد يعانون من التصحر وتدهور الأراضي اللذين يُعدان، وفقا لتقييم النظام الإيكولوجي للألفية، من أخطر المشاكل التي تؤثر على النظم الإيكولوجية اليوم. وأضافت قائلة إن المجتمعات المحلية الفقيرة والأراضي الجافة الهشة يرتبط مصير كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا لأن الفقر سبب لتدهور الأراضي والتصحر ونتيجة لهما في نفس الوقت. وإن الأهداف العالمية للحد من الفقر والاستفادة من السلع البيئية لا يمكن تحقيقها إلا بالتصدي للتصحر بقوة أكبر. وتسليما بذلك، دعا رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالإجماع إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٥١ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من تعاظم التحديات التي تلوح في الأفق، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولا سيما من خلال تآزره مع الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية، ملتزم بالاستفادة من الزخم الحالي في العمل على تحقيق الاستجابة اللازمة من أجل بلوغ نتائج دائمة لمن يعيشون تحت تهديد التصحر أو يعانونه كحقيقة واقعة. ويقع حوالي ٧٠ في المائة من المشاريع التي يقدم لها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعم في بيئات هشة إيكولوجياً. ويتعزز وضع الصندوق أكثر من خلال مركزه بوصفه الوكالة المسؤولة عن التنفيذ لمرفق البيئة العالمية، وكمضيف للآلية العالمية، مما زاد من تركيزه على تدهور الأراضي وزاد بدرجة كبيرة الموارد المرصودة لتنفيذ الاتفاقية.

٥٢ - واسترسلت قائلة إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد أنفق ما يزيد على ٣,٥ بلايين دولار في المناطق المتأثرة بتدهور الأراضي. وأن حوالي ٧ في المائة من حجم برنامجه للإقراض يجري إنفاقها على أنشطة مكافحة تدهور الأراضي التي ترتبط مباشرة ببرامج العمل الوطنية في إطار الاتفاقية. وقد كان تآزر الصندوق مع الآلية العالمية مفيدا في الضغط من أجل الحصول على تمويل إضافي من مرفق البيئة العالمية وغيره من مصادر التمويل المشترك. وأضافت أن الصندوق يؤكد بقوة دور الآلية العالمية في الجهود الشاملة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٥٣ - وتابعت قائلة إنه وفقا لاستعراض أجري مؤخرا للصندوق/الآلية العالمية فقد زادت حصة برامج ومشاريع الصندوق المرتبطة بأهداف الاتفاقية من ٣٤ في المائة إلى ٥٥ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يفضي استمرار التآزر بين الصندوق والآلية العالمية إلى تعزيز إدماج الاتفاقية ضمن برامج الصندوق، وتحسين الإبلاغ عن الأنشطة المتصلة بالاتفاقية وتكرير أكثر فعالية لهذه الأنشطة.

٥٤ - ومضت قائلة إن مؤتمر بيجين الدولي المعني بالمرأة والتصحر كان حدثا هاما على نحو خاص للسنة الدولية للصحارى والتصحر. ويؤيد الصندوق التوصيات التي اعتُمدت في المؤتمر ويشجع على تنفيذها في الوقت المناسب. وسيشجع الصندوق، استنادا إلى تجربته، على تقديم دعم أوسع وأعظم شأنا لالتزام الاتفاقية بتعزيز دور المرأة على جميع مستويات التنفيذ. وفي هذا الصدد، وضع في متناول أعضاء اللجنة منشور عن نوع الجنس والتصحر.

٥٥ - وأضافت قائلة إن من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى بذل الجهود لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وأشارت إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص فيما بين الدورات لوضع خطة استراتيجية مدتها ١٠ سنوات وإطار لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، فقالت إن هذه الخطة يجب أن تستفيد من الدروس المستخلصة والخبرة المكتسبة طوال السنوات العشر التي انقضت منذ اعتماد الاتفاقية. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا لدى إعداد الخطة النقاط الثاقبة المفيدة التالية التي توصل إليها الاستعراض الأخير للصندوق/الآلية العالمية: أنه ينبغي إدماج أهداف الاتفاقية في الاستراتيجيات الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر الوطنية والإقليمية؛ وأن يتضمن تعميم الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد القطري تعزيز تمثيل وقدرات المجتمعات المحلية المتأثرة وكفالة استمرار مشاركتها في الأجل الطويل؛ وأن الأمر يتطلب فهما أفضل للترابط بين التصحر وهشاشة الأوضاع؛ وأنه ينبغي بذل جهود أكثر بكثير مما يبذل حاليا لتعزيز أوجه التآزر بين الأطر الاستراتيجية الوطنية واتفاقيات ريو، ويلزم تحسين الإبلاغ تحسينا كبيرا.

٥٦ - وأردفت قائلة إن تأكيد الاتفاقية على المبادرات الشعبية ميزها عن سائر المعاهدات الدولية. ويتمثل دور الحكومات والمانحين والوكالات الإنمائية في تحديد الشراكات وتعبئة الموارد من أجل الربط بين فقراء الريف والأدوات التي يحتاجونها من أجل رخائهم، مما يمكنهم بالتالي من إقامة حياة تتسم بالكرامة بدلا من الحرمان. وأضافت أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية ملتزمان بالاتفاقية وسيواصلان العمل مع شركائهما على تحقيق أهدافها.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(A/61/305)

٥٧ - **السيد يومكيلا** (المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال لقد تطورت اليونيدو منذ

إنشائها في عام ١٩٦٦ إلى منظمة أكثر فعالية واستجابة. وكجزء من برنامجها البعيد المدى للإصلاح والتنشيط المنفذ منذ أواسط التسعينات، قامت اليونيدو بتخفيض عدد موظفيها من ١ ٤٠٠ إلى حوالي ٧٠٠ بينما رفعت من حجم تعاونها التقني من ٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك، فقد كيفت برامجها وأنشطتها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛ وزادت من تركيز أعمالها في مجالات مختارة من مجالات خبرتها الفنية الأساسية، وحسنت من طرائق أدائها من خلال تقديم مجموعات متكاملة من الخدمات؛ وشجعت إقامة شراكات ابتكارية ووضع برامج مشتركة مع عدد متزايد من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين؛ وكانت رائدة في اتباع نهج جديد في التمثيل الميداني والتآزر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز تنسيق أكبر على الصعيد القطري. وقد لاحظ هذه التغيرات الإيجابية الدول الأعضاء في اليونيدو، والجمعية العامة في قرارها ٢٤٩/٥٩، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة التي أجرت دراسة مستقلة شملت ٢٣ منظمة دولية في عام ٢٠٠٤ وضعت فيها اليونيدو في الترتيب السادس عموما وفي الترتيب الأول في مجموعة الوكالات المتخصصة الخمس.

٥٨ - وانتقل إلى الحديث عن تقريره (الوارد في الوثيقة A/61/305)، فقال إن هناك أنباء مشجعة وأنباء أقل تشجيعا على الساحة الصناعية العالمية اليوم. وذكر، على الجانب الإيجابي، حصة البلدان النامية من الصناعة العالمية (حوالي الربع) والتجارة العالمية في المصنوعات (حوالي الثلث)؛ والنمو المطرد في التجارة فيما بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية والمصنوعات؛ والتحول التدريجي على الساحة الصناعية نحو نمط جديد من الترابط العالمي على المحور التقليدي بين الشمال والجنوب، وبشكل متزايد فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الجانب الأقل إيجابية، ذكر حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصغيرة جدا في الناتج الصناعي العالمي؛ وحصتها المتناقصة في الصادرات من المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب، والصادرات الإجمالية، وصادرات التكنولوجيا المتوسطة والتكنولوجيا الرفيعة؛ وبطء النمو في التجارة الأقاليمية. وأضاف أن البلدان التي حققت أكبر نجاح في زيادة الدخل والحد من الفقر - الصين والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع - تعتبر مثلا جيدا لكيفية شق الطريق إلى الأمام. فقد زادت إلى حد بعيد من القيمة المضافة لصناعاتها وتحولت إلى عناصر فاعلة عالمية في مجال التجارة بالسلع المصنعة.

٥٩ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي السريع بالنسبة للقضاء على الفقر فقد اقترن هذا النمو بتكاليف اجتماعية وبيئية. وإذا ما أريد استمرار النمو الاقتصادي وتأمين الاستقرار السياسي فلا بد من مواجهة التحديات الرئيسية التي يمثلها التفاوت المتعاظم بين الدخول والفوارق الإقليمية والهجرة إلى الحضر والضغط على الخدمات الاجتماعية واستنفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. وبالنسبة لليونيدو، فإن السبيل إلى استدامة الثروات هو وضع استراتيجية للنمو تستهدف مصلحة الفقراء، على النحو الموصوف في التقرير (الفقرة ١٦). ويقدم التقرير أيضا تفاصيل عن الكيفية التي تسهم بها اليونيدو في تلك الاستراتيجية من خلال برامجها لدعم تنمية القطاع الخاص (الفقرة ٤٤).

٦٠ - واسترسل قائلا إنه عمل في العام الماضي مباشرة مع قادة حكومات وخبراء تنمية من القطاع الخاص في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا. وإن القضايا محل المناقشة اليوم تتسم بأهمية خاصة للبلدان التي تمر بأزمات أو الخارجة من أزمات. ففي بعض هذه البلدان أعداد كبيرة من الشباب العاطل الذي يحتاج احتياجا ماسا للعمل اللائق. وعلى

المجتمع الدولي أن يتقبل حقيقة مفادها أن التخفيف من وطأة الفقر ليس ممكنا بدون إنشاء ثروات، عن طريق إقامة قطاع خاص قوي. وقال إنه استشف من المحادثات التي أجراها أن أفريقيا ترغب في أن تذهب إلى أبعد من المساعدة وتصبح جزءا من النظام التجاري العالمي. ومن ثم فإن المناقشات المتعلقة بالفقر لا بد أن تركز بدرجة أقل على سف السلال وأن تزيد من تركيزها على المشاريع التي يمكن أن توفر السلال على نطاق واسع، في حين يلزم للمناقشات التي تجري بشأن الصحة، لا سيما المتعلقة بالملا ريا، أن تعنى بكيفية مساعدة البلدان الأفريقية إضافة قيمة لقطنها بإنتاج الناموسيات بنفسها بدلا من شرائها من غيرها. وأضاف أن أحد الوزراء الأفارقة قال له أن الأفارقة لا يكتفون بعد بتعليمهم كيفية الصيد؛ وإنما يريدون أن يتعلموا كيفية صناعة شص الصيد نفسه. وهذه القدرة على تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الأنشطة الإنتاجية هي السبيل إلى جعل البلدان الفقيرة جزءا حقيقيا من سلسلة القيم العالمية.

٦١ - وعاد إلى الحديث عن مسألة إيجاد فرص العمل للشباب، فقال إن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يمثلون فقط نحو ربع السكان الذين هم في سن العمل، ولكنهم يمثلون حوالي نصف العاطلين في العالم. وهم يكونون، لأسباب شتى، في وضع سيئ بشكل واضح عندما يبحثون عن عمل، لا سيما في البلدان النامية. ولذلك تعمل اليونيدو، على نحو مشترك مع الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام بشأن غرب أفريقيا وشبكة توظيف الشباب ومنظمة العمل الدولية على صياغة نهج مشترك ومنسق إزاء توظيف الشباب، لا سيما في غرب أفريقيا.

٦٢ - واستطرد قائلا إن أنشطة اليونيدو في ميدان الطاقة الريفية، مثل مبادرة تسخير الطاقة الريفية للاستخدام المنتج أو الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال الوقود الحيوي، تستهدف كلها إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل، مع الحد من الانبعاثات وإزالة الأحراج والتدهور البيئي والتلوث في نفس الوقت. وقال إن الاجتماع الوزاري الأيبري المعني بأمن الطاقة في منطقة أمريكا اللاتينية - الذي نظمته اليونيدو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بالتعاون مع الأمانة الأيبرية - الأمريكية ووزارة الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي - قد أفضى إلى إنشاء مرصد إقليمي للطاقة المتجددة، سيعمل على تعزيز تقاسم المعلومات بشأن مسائل الطاقة ووضع المشاريع والبرامج في هذا الميدان. ومن المأمول أن تستضيف البرازيل في عام ٢٠٠٧ مؤتمرا بشأن الطاقات المتجددة وأن توجه ماليزيا الدعوة لعقد اجتماع بشأن الوقود الحيوي القائم على زيت النخيل.

٦٣ - وتابع قائلا إن اليونيدو تقدم أيضا المشورة والمساعدة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في مجال وسائل الإنتاج الأنظف، وتقدم المساعدة للصناعات من أجل الحد من عمليات سحب المياه والتلوث، وتشجع على إعادة استعمال المياه وتدويرها، وتقدم برامج للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية البحرية. ويقوم بتمويل معظم هذه البرامج مرفق البيئة العالمية وتتم بالتآزر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٤ - واسترسل قائلا إن اليونيدو - التي هي إحدى الوكالات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف - قد أصبحت ثاني أكبر وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وقد عهد إليها بحصة كبيرة من خطط التنفيذ الوطني بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وتقدم المساعدة حاليا إلى نحو ٤٠ دولة، من بينها الصين والهند.

٦٥ - وأردف قائلا إن ثمة تحدياً رئيسياً آخر وهو كيفية جعل التجارة في خدمة الفقراء بصورة أكبر. وإن عدم جني كثير من البلدان منافع كبيرة من الفرص الجديدة التي يتيحُها لها النظام التجاري العالمي لا يرجع دائما إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية. فثمة عوامل أخرى تشمل نقص القدرة الإنتاجية وعدم القدرة على إثبات الامتثال للمعايير الدولية، والمشاكل التي تُصادَف عند الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى البلدان النامية في الوقت الراهن أن تفي بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من معايير المنتجات والعمليات حتى يمكنها الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وقد حصلت اليونيدو وما زالت تحصل على دعم كبير في ذلك الصدد من المفوضية الأوروبية وفرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٦٦ - ومضى قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أيضا فرصة عظيمة لتبادل الخبرات. فالبلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في التخفيف من وطأة الفقر إنما فعلت ذلك بتوجيه دفعة قوية لتنمية القطاع الخاص والتجارة ونقل التكنولوجيا. وهذه الخبرات يمكن أن تستفيد منها المناطق الأخرى. ولهذا السبب، شرعت اليونيدو في مبادرة التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، التي حصلت حتى الآن على ٦,٥ ملايين دولار من الصين والهند وعلى إفادات لتقديم الدعم من اقتصادات ناشئة أخرى مثل البرازيل. وعلى سبيل المثال، تعتبر مبادرة الوقود الحيوي المستمد من زيت النخيل ذات صلة بشكل خاص بالنسبة لغرب أفريقيا التي هي مصدر لزيت النخيل. والفارق الوحيد بينها هو أن ماليزيا قد نجحت في تسخير العلم والتكنولوجيا لإنتاج منتجات زيت النخيل ويمكنها الآن أن تصدرها إلى بقية العالم.

٦٧ - وتابع قائلا إن اليونيدو تعمل أيضا على نحو وثيق، كما ذكر في التقرير (الفقرة ٧٥)، مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حيث ينصب التركيز على توفير القدرة الإنتاجية. وأضاف أن من المهم الذهاب إلى أبعد من الأفضليات التجارية. إذ تحتاج البلدان إلى القدرة على إنتاج منتجات بالكمية المناسبة وبالنوعية المناسبة وبسعر تنافسي بغية أن تنخرط بفعالية في النظام التجاري العالمي. وهذا هو السبيل إلى التخفيف بحق من وطأة الفقر.

٦٨ - واختتم كلامه قائلا إن اليونيدو قد تعلمت في السنوات الأربعين من عمرها أن المهم أن تظل مواكبة للواقع والاحتياجات الجديدة للدول الأعضاء فيها ومتجاوبة معهما. وإذ تضع اليونيدو هذا الدرس نُصب عينيها تأمل في أن تواصل تقديم خدماتها إلى تلك الدول في السنوات المقبلة.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/61/6 (البرنامج ٧)، و A/61/16 و A/C.2/61/5)

٦٩ - **الرئيسة:** ذكّرت بأن الجمعية العامة أحالت في جلستها العامة الثانية هذا البند من بنود جدول الأعمال إلى جميع اللجان الرئيسية وإلى الجلسة العامة. وفي رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وجهت رئيسة الجمعية العامة انتباهها إلى التوصية المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق، في الفقرة ١٢٠ من تقريرها (A/61/16) بإحالة البند الفرعي ١ من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادي والاجتماعية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى اللجنة الثانية لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه في إطار البند المعنون ''تخطيط البرامج'' من بنود جدول الأعمال.

٧٠ - **السيدة بلينر** (أمينة اللجنة): أوضحت أن رئيسة اللجنة الثانية ستُبلغ اللجنة الخامسة بأن اللجنة الثانية قد نظرت في الأجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق من الناحية المواضيعية ووافقت على التوصيات الواردة في التقرير. وستدرج أي تعليقات إضافية تبديها الوفود في حالة انطباقها.

٧١ - **السيد مالي** (الولايات المتحدة): قال إن وفد بلده يتبرأ من التقرير النهائي للجنة البرنامج والتنسيق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بسبب استمرار عدم قدرة تلك اللجنة على الوفاء بولايتها بأن تصلح من أساليب عملها. وقال إن وفد بلده ليس بالتالي في وضع يمكنه من تأييد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.